

إن مزاولة التجارة لا تقتصر على التجار الأفراد بل تمارس من طرف جماعات من الأشخاص في شكل نظام قانوني هو الشركة التجارية، حيث أردت الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا إلى قيام مشاريع ضخمة وجدت في شركة المساهمة الإطار القانوني الأمثل حيث تعتبر شركة المساهمة من أهم الشركات التي يعتمد إليها الشركاء لاستثمار أموالهم عن طريق إيداع أموالهم في هاته الشركات. وقد ثم تعديها في أرجاء العالم لما لها من خصوصية تسهل عمل الشركات والمدراء والمستشارين بها، كما تعطي الحق لكل من هؤلاء في الإطلاع على كل وكذلك الأرباح المتحصل عليها كل في حدود حصته حسبما قدمه